

عرض
جديد

المناخ العالمي للعمل الخيري
The Global of Landscape of Philanthropy
2018

لماذا التقارير الدولية؟

- النظرة الشمولية للقطاع وتحديد مناطق التأثير والتأثر والتدخل المناسب.
- تساهم في تفسير بعض ممارساتنا المحلية.
- تقييم موقع القطاع الخيري الخليجي من خلال المقارنات العالمية ونقاط التفرد والاجتماع.
- تمت ترجمة 4 تقارير سابقة ونقاشها بين المهتمين في القطاع.

مصادر التقارير الحالي

- صدر التقرير من منظمة أوروبية WINGS وبتعاون مع منظمات إقليمية في معظم القارات.
- حلت المنظمة 43 تقرير دولي له علاقة بالعمل الخيري والاجتماعي.
- 20 مقابلة فردية مع بعض قادة القطاع الخيري حول العالم.
- 3 ورش عمل في ثلاثة دول (شارك فيها قرابة 100 مختص في القطاع).
- عدد من شارك من الدول العربية تقريباً 5 أشخاص غالبهم من الأردن.
- تفرد التقرير بمنهجيته (النوعية لا الكمية).

المناخ العالمي للعمل الخيري
The Global of Landscape of Philanthropy

فصول التقرير

العطاء الفردي، العطاء المؤسسي، العمل الخيري المجتمعي، مقاصد المنح، التعاون في العمل الخيري، الحوكمة والمجتمع، بنية المنظمات.

العطاء الفردى

3-1

- لازال العطاء الفردى يتفوق بمراحل على العطاء المؤسسى لكن كثير منه غير مرئى.
- لازال العطاء الدينى يتصدر المقاصد عند الأفراد حتى عند البلدان العلمانية (40% فى هولندا، و 50% فى كندا).
- كثرة تبرعات الأفراد للأفراد ناتج من أن المتبرع يريد الحصول على الأثر الفورى لتبرعه.
- ساهمت التقنية فى استحداث سلوك جديد فى جمع التبرعات من خلال الانترنت لكن لازال حجم التبرع من خلال الانترنت محدوداً فى كثير من دول العالم.
- لازال لدى الأفراد شك فى قدرة المنظمات على استثمار أموالهم وتوجيهها بالشكل المطلوب لذا التبرع الفردى لازال فاعل.



العطاء الفردى

3-2

- المحلى وغير الرسمى أكثر جاذبية من العالمى والرسمى.
- هناك اتجاه يتزايد وضوحاً فى أن المنظمات غير الحكومية التى تعمل خارج أوطانها تعمل بالوكالة أو ما يمكن تسميته بالمقاول الباطن للحكومات وهذا ما يفسر عزوف الأفراد عن دعم تلك المنظمات.
- التبرع عن طريق التقنية زاد من ترسيخ فكرة الديموقراطية حيث يتبرع الشخص للصالح العام دون النظر كثيراً فى نوعية المستفيد. من وجه آخر فإن التبرعات عبر التقنية شكلت تحدياً أمام انتظام التبرع من قبل المتبرعين فالتبرع عبر التقنية يعتبر فى الغالب ناتج من ثورة عاطفية محدودة التأثير.



العطاء الفردى

3-3

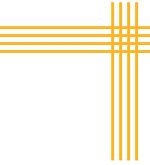
- الصحة والتعليم لازالت تتصدر العالم كوجهات للتبرع خاصة في أمريكا وأوروبا والشرق الأوسط في حين موضوع البيئة يحتل الصدارة لدى الآسيويين.
- الاتجاه العام للتبرعات السخية من قبل الأثرياء والإشهار بها يعتبر عملاً غير محبب لدى كثير من الدول.

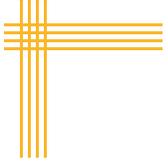
العطاء المؤسسي 6-1

• هناك تحد في إيجاد تعريف عالمي للعمل الخيري وإحكام مصطلحه، ويتوقع أن تستمر هذه الإشكالية طالما أن هناك توجس في طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والعمل الخيري ومؤسسات المجتمع المدني.

• أصبح من العرف اليوم لدى المجتمع الهندي أنه طالما أن الشخص تبنى مشروعاً تقنياً وحقق أرباحاً في السوق فإن من لوازم ذلك إنشاء مؤسسة خيرية.

• حسب التقديرات الحالية فإن أوروبا تتجه للتوسع في المؤسسات المانحة حيث بلغت حتى الآن قرابة 129 ألف مؤسسة. أكثر من نصف تلك المؤسسات تعتبر ناشئة وأعمارها لا تتجاوز 20 سنة.





- أعداد المؤسسات المانحة في قارة آسيا تتزايد. ازدهار الاقتصاد والانفتاح السياسي الصيني ساهم في تزايد العدد. وفي الهند تزايد الأعداد صادر من ثورة الشركات التقنية وتضخم أصولها المالية.
- أمريكا اللاتينية تصدر العالم في عدد مؤسسات الشركات والتي تقوم بدور العمل الخيري عوضاً عن المؤسسات المستقلة. تركيا تأتي بعد أمريكا اللاتينية في توسع مؤسسات الشركات بسبب الازدهار الاقتصادي المتسارع.
- الهند تلزم الشركات ذات الدخل العالي باستثمار 2% من أرباحها في المسؤولية الاجتماعية.

العطاء المؤسسي 6-2

العطاء المؤسسي 6-3

- المؤسسات المانحة العالمية تتوسع في روسيا والصين وذلك تماشياً مع التوسع السياسي والاقتصادي الذي تتمنى أن تصل إليه كل دولة منهما.
- باستثناء أمريكا، معظم المؤسسات المانحة حول العالم تقوم بالمنح وتنفيذ البرامج بنفسها وتأتي تركيا في صدارة الدول التي تتبنى العمل التشغيلي وتراه سبباً للنجاح.
- تواجه المنظمات التنفيذية حول العالم صعوبة التعامل مع المؤسسات المانحة الناشئة كونها مؤسسة في الغالب من قبل التجار الشباب أو تدار من قبل الشباب والذين عاصروا الثورة التقنية وسرعة الإنجازات وبرامج القياس الشائعة في قطاع الأعمال.

• المؤسسات تسعى للعمل المؤسسي لكنها في غالب أمرها تقاد بأفراد مؤثرين كطبيعة المؤسسات الأخرى.

• من الصعب الاعتماد على توجهات الحكومات في بناء خطط القطاع الخيري ومبادراته فالحكومات بطبيعتها تعاني من البيروقراطية والتخوف من الأخذ بالمخاطرة وهذا الأسباب ذاتها تعتبر أحد حوافر ظهور القطاع الخيري لمرونته وسرعة القرار فيه.

• تقل فرصة مساءلة المؤسسات الخيرية الكبيرة خاصة إذا فتحت مساراً للتعاون مع الحكومات وبالتالي يصبح خيار تنوع المؤسسات الخيرية واختلاف أحجامها ضرورة لحماية المجتمع من هيمنة الكبار على القطاع والحديث نيابة عنه.

العطاء المؤسسي

6-4

العطاء المؤسسي 6-5

- نتيجة لزيادة اشتراطاتها وتوجه بعضها للبيروقراطية هناك توجس من خفوت دور المؤسسات المانحة وضمور صيتها واتجاه المشاريع الأفضل والمبادرات المميزة لقطاع الأعمال لغرض دعمها بصيغ تمويلية أكثر مرونة أو عن طريق مراكز المسؤولية المجتمعية.
- الإحسان من خلال الخصخصة بدأ بالظهور وهو وجه جديد من أوجه القطاع ومن المتوقع أن يزيد من ضبابية العمل الخيري ومفهومه لدى الجمهور.
- هناك تزايد واضح لإنشاء المؤسسات المانحة خاصة في أوروبا وجنوب العالم. سببان يعودان لذلك:
 - 1- تضخم الثروات عن الأفراد.
 - 2- تشجيع الحكومات للمشاركة في تغطية التكاليف.



• على الرغم من أن المؤسسات المانحة تملك المال والقوة إلا أنها لا تفضل العمل بشيء من المخاطرة وإنما تتحرك في المألوف مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. (العدالة وقضايا الحقوق ليست مجالاً مشاعاً).

• المؤسسات المانحة تحاول أن تحصر أدوارها في أربعة: الابتكار، تسديد الثغرات الناتجة من تقصير القطاعات الأخرى، دعم المجتمع المدني، وأخيراً دعم المشاريع ذات الأثر الأطول.

• لم يعد خافياً الغموض الذي بدأ بالتزايد بين العمل الخيري والعمل التجاري حتى بدأ العمل الخيري يهتم بالاستثمار على حساب حل المشاكل المجتمعية.

العطاء المؤسسي 6-6

مقاصد المنح وغاياته 2-1

1

دخول القطاع الخيري في جوانب الاستثمار والتخفف من المنح والعطاء بدأ يسري في المنظمات المانحة لكن لازال الغموض يحيط بالغايات وأحياناً الآليات.

2

لازال هناك توجس من استخدامات مفهوم الاستثمار المبني على الأثرفي عدد من الدول.

3

بدأت فكرة الاستثمار الاجتماعي كاتجاه في العمل الخيري في الغرب لكن أكثر من يستخدمه على الواقع هم الآسيويين.

4

انتشار مفهوم الريادة الاجتماعية في المنطقة العربية يعتبر مدخلاً نوعياً لو تم استثماره لكن لازال المجتمع العربي مستغرق في التدريب على الريادة الاجتماعية أكثر من كونه ممارساً لها ولذا من الصعب الحكم على مناسبته بشكل كامل.



مقاصد المنح وغاياته 2-2

1

◀ هناك استسهال لأمر الريادة الاجتماعية رغم أن محاولة الجمع بين تلبية الاحتياجات المجتمعية مع الحصول على مكاسب اقتصادية يعتبر أمرًا بالغ التعقيد.

2

◀ التجربة الآسيوية والكندية تثبت صعوبة وتعقيد الحصول على غطاء تنظيمي مناسب يضمن للمؤسسة أن تكون خيرية لكن تدرأرباحًا.

3

◀ أصعب ما في المشاريع الاجتماعية ذات الطابع الربحي أنها لم تجعل المبادر يملك حرية اختيار أهداف مشروعه وإنما أصبح مجرد منفذ لتطلعات المستثمر المانح.

تعاون القطاع الخيري مع القطاعات الموازية

- رغم أن هناك قناعة بأهمية التعاون والتكامل بين القطاعات إلا أن هناك ظروف تحيل دون انتشار هذا التعاون وأبرزها ثلاثة: اعتزاز كل قطاع بنفسه وشعوره بالاستقلالية، التعاون يحتاج طول نفس ووقت للخلوص بنتيجة مقنعة، نقص الموارد البشرية المدركة لقيمة التعاون عند كل القطاعات.
- تحالفات المؤسسات المانحة مع بعضها يعتبر حلاً جذرياً خاصة للمشاكل المجتمعية المستعصية.
- تنجح التحالفات في العمل الخيري عندما يجتمع عدد من الناس لهم طريقة تفكير متقاربة ولديهم أهداف مشتركة.



تعاون القطاع الخيري مع القطاعات الموازية

5-2



- مفهوم التعاون لازال يمارس في أضيق الحدود حيث يقوم الممول بدفع المال ويقوم الطرف الآخر بالتنفيذ وهذا لا يرتقي لحل المشاكل الحقيقية للمجتمعات.
- طبيعة تصميم المنظمات الخيرية أنها تنشأ مستقلة والتعاون سيكون عارض وبالتالي هناك تحد في ممارسة التعاون مع الجهات الموازية أو المنافسة.
- تحاول الحكومات ضم القطاع الخيري في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة العالمية لكن ميول القطاع الخيري لازالت تسعى لتلبية التطلعات المحلية والوطنية أكثر من العالمية وتنتظر عدد من المؤسسات الخيرية من القطاع الحكومي أو الخاص الكشف عن مستهدفات يستطيع القطاع الخيري سد الثغرة فيها.

تعاون القطاع الخيري مع القطاعات الموازية

- لا زال هناك حالة ارتباك وعدم وضوح في دوافع العمل الحكومي والخيري مما سبب تأخر في فهم الأدوار.
- هناك محاولات من الحكومات للتعاون مع القطاع الخيري والغرض النهائي من هذا التعاون هو التخلص من مسؤولياتها وجعل القطاع يقوم ببعض المهام نيابة عنها وهذا التوجه بدأ بالانتشار عالمياً وأغلب من يمارس هذا النوع من التعاون هي المنظمات الأقل كفاءة أو المنظمات التي تخشى الرقابة.
- أوجه التعاون الحاصلة بين المؤسسات المانحة والحكومات لا ترتقي أن تكون مؤسسية وتتصف بأنها لحظية الالتزام كونها في الغالب مجرد اهتمامات فردية من عدد من المسؤولين المؤقتين من كلا الجانبين.

5-3



تعاون القطاع الخيري مع القطاعات الموازية

5-4



• التعاون بين الحكومات والمؤسسات الخيرية مرهون بطبيعة العلاقة السياسية وحالة الاقتصاد للدولة. سنغافورة على سبيل المثال تدعي عدم حاجتها للمال وبالتالي هي قادرة على استحداث حلولاً واقعية من تلقاء نفسها. وعليه فكثير من محاولات التعاون الحاصلة في سنغافورة منطلقة من حرص الحكومات على تقوية كفاءة القطاع وتمكينه. والنموذج التركي إجمالاً لا يؤمن بجدوى العلاقة بين القطاعات لاختلاف الأجندة والقدرات.

• رغم وجود تعاون بين القطاعات إلا أن طبيعة العلاقة غالباً ما تتصف بالتوجسية.

• أكثر ما يشجع القطاع الخيري على التعاون إذا أظهر القطاع الحكومي استعداده للتعاون في تغيير بعض السياسات والأنظمة وليس فقط التعاون من الجانب المالي والتنفيذي البحث.

تعاون القطاع الخيري مع القطاعات الموازية

5-5

- الجيل الجديد من المانحين لا يغيرهم مفهوم التعاون ويؤمنون بالعمل الموازي للقطاعات الأخرى.
- يوجد اهتمام لدى القطاع الخيري في تبني بعض أهداف التنمية المستدامة. العالم العربي أبدى استعداداً يفوق غيره من العوالم في تقبل أهداف التنمية المستدامة.
- عزوف بعض المنظمات المحلية للتعاون مع أهداف التنمية المستدامة ناتج من قناعة تقول إن الأهداف مبنية للعالم وليست مستهدفة إلى محيط معين.
- يعتقد البعض أن غاية التنمية المستدامة هي جمع التبرعات من المؤسسات الخيرية العالمية والقيام بأجندتها التي بنتها بنفسها.

العمل الخيري، الحكومة، المجتمع المدني

- تحرض الحكومات على دعم المجتمع المدني ومؤسساته الخيرية بشرط تناغمها مع أجندة الحكومة. تلجأ الحكومات أحياناً لسن الأنظمة التي تحد من الحراك المدني خاصة المتعلقة بالجانب السياسي أو ما يتعلق به. إن لم تستطع الحكومات الحد من التمكين من خلال الأنظمة فإنها تلجأ إلى التشغيب على العمل الخيري.
- تعيش الحكومات في تحد مع المؤسسات الخيرية حيث أنها لا تستطيع الحد من تأثيرها الإيجابي على المجتمع لكن في الوقت نفسه لا تستطيع التخلي عنها.
- هناك توجه واضح لتوكيل الجهات الخيرية في تنفيذ بعض الخدمات الحكومية الاجتماعية.

العمل الخيري، الحكومة، المجتمع المدني

● غالباً ما تكون التشريعات أكثر وضوحاً كونها مكتوبة وتميل للمنطقية لكن التحدي الأكبر أمام المؤسسات الخيرية هو في الممارسة والإجراءات ومن خلال هذه النقطة يتم التعطيل والعرقلة.

● ستستمر القارة الأفريقية في حالة تبعية للمنح العالمي حتى وصل الحال بالمتبرع الأفريقي أنه لم يعد داعماً للمؤسسات المحلية لعلمه بأن المنظمات العالمية ستقوم بالدور عنه.

● نسبة العطاء الشعبي من جملة العطاء القومي في الدول التي تعفي من الضريبة يعادل 33 % في حين بلغت نسبة العطاء لمن يعيشون في دول لا تعفي تعادل 22 % من أصل العطاء القومي للدولة.

العمل الخيري، الحكومة، المجتمع المدني

• التقرير يثبت أهمية وجود حافز الإعفاء الضريبي في إنعاش القطاع الخيري لكن أهميته تقل في البلدان التي تسمح بجمع التبرعات بالعلن وتشجع لذلك.

• الحكومات تلجأ إلى إدارة العمل الخيري من خلال التوسع في اللوائح وتكثيرها ثم من خلال استطلاة وقت الموافقات باستخدام المنهجية الإدارية البيروقراطية.

• التشريعات التي تحد من فاعلية ودور القطاع الخيري غالباً ليست متعمدة وإنما هي حالة من القصور والفهم لدى صاحب القرار الحكومي ولا يعني أن جميع الدول تفعل هذا فأحياناً تكون متعمدة.

• هناك اتجاه واضح أن الدول القوية تضم في مجتمعاتها مؤسسات قوية في البنية التحتية في حين الدول الأضعف غالباً ما تعاني من قدرات ضعيفة في المؤسسة.

• البيانات تعتبر واحدة من أهم البنى التحتية للقطاع الخيري والأكثر حاجة للبيانات هي الأقل ممارسة لها حيث يعاني جنوب العالم من نقص البيانات في حين يتمتع بدرجة معقولة من البيانات. لكن المفارقة الكبيرة عندما يكون نطاق العمل للجزء الشمالي (أمريكا الشمالية) معتمد على الجزء الجنوبي منه (أفريقيا وآسيا) فسيكون النقص على الجميع.

• عدم وجود منظمات كبرى مستقلة تقوم بدور الرعاية للمنظمات الخيرية التنفيذية وتقوم بدور التمثيل أمام القطاعات الأخرى وجماهير الناس يضر البنية التحتية للقطاع بأكمله.

القدرات المؤسسية للمنظمات الخيرية

3-1

القدرات المؤسسية للمنظمات الخيرية

- منظمات البنية التحتية للقطاع الخيري تستطيع تجسير النظرية بالممارسة من خلال دعمها للقاءات العلمية والندوات وجمع الفرقاء المختلفين والمتشابهين ودعم البحوث بأنواعها التنظيرية والتطبيقية.
- نقص البيانات والمعلومات في القطاع الخيري لا تستثنى منه أي دولة... لازال القطاع منشغل ومستغرق بالأعمال عن الرصد والتحليل.
- أحياناً تتفوق دولة ما في وجود البيانات لكنها لم تصل حد البيانات الشمولية والتي عادة ما يتم البناء عليها في التصورات والخطط.

• حتى المؤسسات التي سعت لتعزيز القدرات المؤسسية لازالت جهودها متوجه إلى تقوية الممارسات والإجراءات وليست في الجانب الاستراتيجي والتموضع الصحيح لنشاطها وجهودها.

• لتبقى المؤسسات ذات قدرات عالية في بنيتها التحتية فإنه يتوجب عليها أن تكون ممثلة لمجتمعها، مناصرة لقضايا مستفيدها، تستخدم البيانات بطريقة أكثر فاعلية، تتقاسم مع أشباهها أفضل الممارسات، مستمرة في تدريب العاملين وتطويرهم. نقص البيانات واستثمارها ستبقى أولوية وهي في الوقت نفسه الحلقة الأضعف في الاستثمار لدى القطاع الخيري العالمي.

القدرات المؤسسية للمنظمات الخيرية

- يواجه العمل الخيري تحديات أممية وأبرزها الهجرة واللجوء ومن الصعب تصور أن الدول العربية تستطيع الوفاء بأبسط احتياجات المهاجرين واللاجئين وهي عاجزة عن أخذ المكان المناسب في إصلاح مجتمعاتها المحلي.
- هناك مطالبة تزداد حول الحاجة للوقوف مع مصطلح العمل الخيري وماهيته خاصة بعد تراحم القطاعات عليه.
- من المتوقع مع تزايد المؤسسات الخيرية الكبيرة أن يتجه القطاع إلى خدمة الميسورين وصناعة الرفاه على حساب تخفيف معاناة المعسرین والمحتاجين.

كلمات أخيرة..

شكراً لإثرائكم